

مجاسة د اسسات الاقصب اد والأعمسال

المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024م

ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360



تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا

دراسة تطبيقية للفترة 2020-2014

زينب رجب صداقة أ.مشارك -محاسبة - كلية الاقتصاد حامعة عمر المختار

Khaled.salem@omu.edu.ly

خالد محمد رحيل أ.مشارك-محاسبة-كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار zainab.sadaga@omu.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.11.30

تاريخ القبول: 2024.11.22

تاريخ الاستلام: 2024.09.23

الملخص

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات الملاءة المالية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية لقطاع التأمين الليبي من الفترة 2014 إلى 2020م، كما خلصت الدراسة إلى أن أغلب مؤشرات الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدلات النمطية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي، و معدل الملاءة المالية عن الصافي ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية ، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل الهيكلية ، إلا أنّ معدل السيولة ومعدل الربحية ليست جيدة، كما صنف قطاع التأمين في ليبيا بتصنيف شبه جيد، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تحسين سيولة وربحية قطاع التأمين في ليبيا .

الكلمات الدالة: الملاءة المالية – تقييم الأداء المالي – تصنيف قطاع التأمين – مؤشرات الملاءة المالية.

Evaluation and Rating the Financial Performance of the Insurance Sector in Libya

"Standard Study During The period 2014 – 2020"

Zainab R.Shahat Sadaga Omar al-Mukhtar university Khaled Mohammed Rahil Salem Omar al-Mukhtar university

Abstract

The main objective of the study is evaluation and rating the financial performance of the Libyan insurance sector through the use of a set of financial solvency indicators by using the analytic descriptive method in collecting and analyzing data for the financial statements of the Libyan insurance sector During The period 2014-2020. The study also concluded that most of the financial solvency indicators of the Libyan insurance sector are within the limits of the typical rates, which are the solvency rate for the total , the solvency rate for the net, the rate of adequacy of technical provisions , the retention rate, and the structure rate but, the liquidity rate and the profitability rate are not good. The Libyan insurance sector is also rating with a near-good rating. One of the most

important recommendations of the study is the need to improve the liquidity and profitability of the insurance sector in Libya

. **Keywords**: Solvency – Financial performance evaluation – Rating of the insurance sector - Solvency indicators

أولاً: الإطار العام للدراسة 1- المقدمة

يمثل القطاع المالي المكون الرئيس لاقتصاد أي بلد، ويساعد النظام المالي الفعال على نمو الإنتاجية والاقتصاد، وتعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية في ليبيا، ولها دور مهم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخفيض مخاطر الأنشطة الاقتصادية، والمحافظة على شعور الأفراد بالأمان، وتعبئة المدخرات، وتحويل الفائض إلى وحدات اقتصادية تعاني من العجز، وبالتالي تسهيل الأنشطة الاستثمارية في الاقتصاد (Ansari and ؛ Fola,2014مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار المالي ،2018؛ 2023 Rohilla (Rohilla)، حيث تعمل صناعة التأمين على رفع مستوى الإنتاجية والخدمات في أي مجتمع من خلال توفير السلامة والثقة للأفراد والمؤسسات عن طريق توفير الحماية التأمينية من أسباب المخاطر، وتقديم الدّعم والاستشارة للحماية منها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ، بالإضافة إلى أنّ شركات التّأمين لها دور مهم في التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار أقساط التأمين في المشاريع التي تدعم الاقتصاد القومي لأي بلد، وبالتالي نجاح شركات التأمين يعتبر نجاح التنمية الاقتصادية في أي بلد رايد والأشقر، 2022) .

تواجه شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية كلّ أنواع المخاطر المتعلقة بعدم السداد تجاه دائنيها، والمخاطر التشغيلية، وهذا يتطلب منها اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية (قندوز والسهلاوي ،2015)، ولأهمية صناعة التأمين في إدارة المخاطر كان لابد من وضع آليات جديدة تضمن للشركات تحقيق أهدافها ، ومن هذه الآليات الملاءة المالية باعتبارها العنصر الأهم لضمان قدرة شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي ضمان قوة ومتانة المراكز المالية لها (اللويم والشريف ،2023) ، وذلك من خلال تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين بحيث تكون قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المحددة، حيث تمثل الملاءة المالية أهم معايير تقييم الأداء لشركات التأمين في أغلب النظم الرقابية على قطاع التأمين (قندوز والسهلاوي ، 2015 - SIA. Module 5.6.1 Solvency - 2015) .

يتم تقييم أداء شركات التأمين باستخدام مؤشرات الملاءة المالية، فقد قام العديد من البحاث والمؤسسات المالية بتطوير كثير من النّظم الّتي تمكن الشركات بالتنبؤ بالعسر المالي وهي مؤشر الملاءة المالية عن الإجمالي؛ ومؤشر الملاءة المالية عن الصافي؛ ومؤشر الاحتفاظ؛ ومؤشر كفاية المخصصات الفنية؛ ومؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى الحقوق الملكية معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) ؛ الربحية (رحيل وصداقة ،2021).

2- دراسات السابقة

تناولت دراسات تقييم الأداء المالي لقطاعات التأمين وفق نموذج (CARAMEL) منها دراسة Ghimire(2013) واستندت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي في جمع القوائم المالية في شركات التأمين في نيبال، وخلصت إلى أنّ معظم شركات التأمين تمتثل قانونيًا، حيث أن بعض النسب مثل نسبة المصروفات، العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول، إجمالي الأقساط إلى حقوق المساهمين، صافى الأقساط إلى نسبة حقوق الأسهم، العائد على رأس المال تتحسن خلال فترة الدراسة، في حين أن نسب أخرى مثل الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ورأس المال إلى الخصوم تتدهور في نفس الفترة, كما كانت نسبة المطالبات والنسبة المجمعة متقلبة خلال الفترة، كما انخفض اتجاه نسبة الربح إلى الاكتتاب بشكل طفيف, بشكل عام لم تكن السلامة المالية للتأمين على الحياة خلال فترة الدراسة جيدة, بالإضافة إلى أنّ النسب التي لها تأثير سلبي على السلامة المالية في اتجاه متزايد، والنسب التي تلعب دورًا إيجابيا على السلامة المالية في اتجاه تنازلي كما استخدمت دراسة Ansari and Fola (2014) البيانات الثانوية المستمدة من التقارير المالية لسبع شركات تأمين على الحياة لخمس سنوات من 2008-2012م وتم استخدام T-Test، و خلصت إلى أن أداء شركات التأمين على الحياة في الهند سليم باستثناء عدم كفاية إعادة التأمين، إلّا أنه توجد فروق بين الشركات التأمين على الحياة في القطاع العام والخاص فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة، كما استخدمت دراسة Jansirani and Muthusamy (2019) تحليل مؤشرات السلامة المالية الستة للنموذج، وهي: (ملائمة رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين، والاكتواربة ، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية ومخاطر السوق) وخلصت إلى أنّ نموذج CARAMEL له دور مهم في بيان مؤشرات السلامة المالية لصناعة التأمين، كما خلصت إلى أنّ نسب كفاءة الإدارة والربحية والسيولة متدنية، إلا أنّ نسبة جودة أصولها جيدة، في حين أن نسبة الاحتفاظ مرتفعة، كما تناولت دراسة (Rohilla (2023) الأسلوب الوصفي الاستدلالي من -T test و Anova واستخدام البيانات الثانوية من 2011 ألى 2022م ، وتم اختيار ست شركات تأمين على الحياة تتألف من شركة واحدة من القطاع العام، وخمس شركات من القطاع الخاص على أساس أعلا حصتها في السوق، وهي تحتل الحصة الأكبر في أعمال التأمين على الحياة في الهند، للوصول إلى الأهداف المؤطرة التي تم اختبار وضعها المالي باستخدام نموذج CARAMEL وخلصت إلى أن كل الشركات التي تمارس أعمالًا أكثر من رأس مالها، وأن كل الشركات لديها نفقات أقل على إعادة التأمين، كما لوحظ أن العائد على حقوق المساهمين من الشركات الخاصة قد انخفضت، وأصبحت تنازلياً للأرباح، من حيث السيولة كل شركات التأمين على الحياة المختارة وضعها جيد وقادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

كما تناولت دراسات أخرى تقييم أداء قطاعات التأمين في ليبيا والدول العربية والأجنبية منها دراسة طبايبية (2010) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، كما خلصت الدراسة إلى أن نسب الملاءة المالية والنشاط والربحية جيدة لشركات التأمين الجزائرية ، إلا أن السيولة لتلك الشركات ليست كافية، ونسب الهيكلية تشير إلى تناقص استقلالها المالي, و أن وجود نظام رقابي من خلال التحليل المالي يعتبر فعال

في تقييم الأداء، كما استخدمت دراسة الحميدي (2013) المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن قطاع التأمين في سوريا، واقترحت الدراسة نظام إنذار مبكر يتكامل ويتوافق مع طبيعة السوق السورية للتأمين، وبتكوّن من عشر مؤشرات علمية وعملية منفصلة لتقييم أداء شركات التأمين السوري، حيث يقوم هذا النظام بجمع تلك المؤشرات في أربع مجموعات حيث تتناول كل مجموعة منها جانباً معيناً من الأخطار التي تواجهها شركات التّأمين السورية. وهي مخاطر المحفظة الائتمانية، ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر التكلفة الكلية، والمخاطر المالية، ومن ثم استنباط آلية للتميّيز بين شركات التّأمين السورية المدروسة وفق مؤشرات النّظام المقترح، كما استخدمت دراسة كاتش (2014) منهج دراسة الحالة في شركات التأمين الجزائرية، وخلصت إلى أنّ هناك تأثيرًا سلبيًا للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة إلى رأس مال العامل الدائم، وهذا يدل على عدم سلامة المركز المالى للمؤسسة على المدى القصير، كما خلصت الدراسة إلى عدم سلامة هامش الملاءة المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، في حين استخدمت دراسة الزرير والجشي (2015) المنهج الوصفي التحليلي على عينة من شركات التأمين السعودية عبر نظام الإنذار المبكر الأمريكي(IRIS), وخلصت إلى أن الشركات المدروسة تعاني من غياب الاستقرار في أدائها وأنشطتها؛ نتيجة التغيرات الكبيرة في حجم محافظها التأمينية بين عام وآخر، كما أظهرت أن هذه الشركات تعانى من انخفاض كبير في ربحية أعمالها التأمينية على الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل والنمو لديها، وانخفاض معدلات الخسارة لهذه الأعمال , كما أنها تعتمد على أرباح أنشطتها الاستثمارية لتغطية الانخفاض في ربحية أعمالها الاكتتابية، كما أظهرت أن السوق السعودية غير قادرة على استيعاب هذا النمو والتوسع الكبيرين بأعداد الشركات، كما قامت دراسة قندوز والسهلاوي (2015) بتقييم متطلبات هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين السعودي، واستخدمت التحليل الوصفي الاستنتاجي وخلصت إلى أن قياس هامش الملاءة لشركات التأمين يساعد في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة والمردودية لشركات التأمين .

في حين استخدمت دراسة محمد و أبو زيد (2017) تحليل التمايز لتصنيف شركات التأمين وفق الأداء المالي لهذه الشركات ، وخلصت إلى أن شركات التأمين التعاوني السعودي قد حققت متوسط المدى المقبول لتسع مؤشرات مالية، في حين ابتعدت عن المدى المقبول في ست مؤشرات مالية، ويرجع ذلك إلى المنافسة السيئة التي أدت إلى تخفيض أسعار المنتجات مع عدم كفاية المخصصات ، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة النشاط الاكتتابي والاستثماري , وعدم كفاءة إدارة الأصول ، في حين اتبعت دراسة محمد (2018) المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لسوق التأمين السوداني، وتوصلت إلى أن جميع شركات التأمين لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديمها خدمات التأمين بالأجل وزيادة حجم المصروفات الإدارية والعمومية مما يؤثر سلبا على الملاءة المالية، كما تناولت دراسة مرسي وآخرون (2019) تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية خلال 2016 م وفقًا لمؤشرات IRIS ، وقد خلصت إلى أن الشركة

تتبع سياسة اكتتابية غير سليمة فيما يتعلق بتضخم معدلات الاكتتاب، وارتفاع نسبة الاحتفاظ الكلية بالشركة الإ أنه لا توجد تغطية احتياطية ورأس مال يتناسب مع هذا الاكتتاب، كما استخدمت دراسة رحيل وصداقة (2021) المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية لشركات التأمين المدرجة لدى هيأة الرقابة على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد الحكومة الليبية المؤقتة في 2011-2019م وهي أربع شركات واقترحت أنموذجًا لمؤشرات الملاءة المالية بهدف تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين التي استندت على مجموعة من أهم النظم المعروفة لتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين، وهو يتكون من سبع مجموعات من المخاطر المتمثلة في مخاطر الأداء وإعادة التأمين و السيولة والربحية والتكلفة الكلية وكفاية المخصصات الفنية والهيكلية وعشر مؤشرات، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب معايير الملاءة المالية لشركات التأمين الليبية في حدود المعدلات العالمية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي, و معدل الملاءة المالية عن الصافي, ومعدلات السيولة، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل التكلفة، ومعدلات الهيكلية، إلا أن معدل الربحية و معدل كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها ليست جيدة .

تعليق على الدراسات:

بعد استعراض الدراسات السابقة بإيجاز تبين أنها تتفق على ضرورة تقييم الأداء المالي لشركات التّأمين، حيث خلصت الدراسات السابقة إلى ما يلى:

■ من خلال أنموذج CARAMEL ومؤشرات نظام الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS) لهن دور مهم في بيان مؤشرات السلامة المالية لصناعة التأمين.

- من أهم مؤشرات تقييم الأداء لشركات التأمين لدى أغلب النظم الرقابية على قطاع التأمين تتمثل في مؤشرات الملاءة المالية .
- يساعد قياس هامش الملاءة لشركات التأمين في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها .

بالرغم من تناول الدراسات السابقة والأنظمة الدولية مثل نظام الأنذار المبكر IRIS وأنموذج درستا وهي تقييم مؤشرات الملاءة المالية ، وتقييم الأداء المالي لبعض شركات التأمين، إلا أن ما يميز دراستنا وهي تقييم قطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م لسبع مؤشرات، وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية على حد علم الباحثين، وهي تختلف عن دراسة رحيل وصداقة (2021) لتناولها فقط تقييم الأداء المالي لأربع شركات فقط خلال فترة من 2016 إلى 2018م في عشر مؤشرات ، كما أن الدراسة تقدم إضافة من حيث تقديم تصنيف لقطاع التأمين وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية .

3- مشكلة الدراسة:

أثرت الأزمة المالية العالمية في 2008 م بالدرجة الأولى على القطاع المصرفي، إلا أن تأثيرها على قطاع التأمين أقل من المصارف بسبب انخفاض مخاطر السيولة، حيث أثرت الأزمة المالية في المقام الأول في صناعة التأمين من خلال محافظها الاستثمارية(Schich, 2009) ، حيث تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر منها المالية والتشغيلية، وهذا يتطلب منها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الوقائية التحوطية المناسبة لإدارة تلك المخاطر، والأخذ في الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية بخصوص ذلك، ومن أهم هذه المخاطر التي يواجهها قطاع التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وهو ما يسمى بالملاءة (قندوز والسهلاوي، 2015) ،

من خلال السنوات الطويلة الماضية تم احتكار صناعة التأمين الليبي من قبل القطاع العام، فمنذ فترة الستينات من القرن الماضي حتى بداية الألفية الثانية بقي التعامل فيه مقتصرًا على شركة واحدة وهي شركة ليبيا للتأمين وهي شركة عامة، وهذا أدى إلى انعدام المنافسة ومن ثم تدني مستوى الأداء وجودة الخدمات المقدّمة من قطاع التأمين، كما أن قطاع التأمين الليبي يعاني من قلة وعي الجمهور بأهمية خدمات التأمين في إدارة الأخطار وقدرتهاعلى الوفاء بالتزاماتها المستقبلية اتجاه عملائها، بالإضافة إلى ضعف أدائه وبالأخص ربحيته وكفاية مخصصاته الفنية، بالإضافة لضعف الجهات المسؤولة على تنظيم قطاع التأمين في ليبيا، كما أن النظم التقليدية المتبعة في تقييم الأداء لشركات التأمين قاصر ولا تفي بمتطلبات تقييم الأداء في شركات التأمين المعاصرة لأنها لاتعطي إشارات تحذيرية شاملة لمجالات التأمين، كما أن قطاع التأمين في ليبيا لا يواكب التطورات بالرغم من أنه أكثر القطاعات تأثرًا بالتطورات المتسارعة منها حرية التجارة العالمية والعولمة والتطور التكنولوجي في صناعة التأمين العالمي، ولمواجهة تلك الصعوبات والقصور ولمواكبة هذا التطور لقطاع التأمين يجب أن تحظى عملية تقييم الأداء في قطاع التأمين الليبي بأهمية كبيرة ((2014) Ansari and Fola) مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار الليبي بأهمية كبيرة ((1012) Ansari and Fola) مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار

المالي ، 2018 ؛ تقرير لجنة تقييم أداء شركات التأمين بليبيا ، 2019 ؛ رحيل وصداقة ، 2021 ؛ الاتحاد العام العربي للتأمين، 2023) وتعد الملاءة المالية من أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء لشركات التأمين (2028 ISIA. Module 5.6.1 Solvency - Principles and structures, (2018) ؛ لذلك نجد أهمية و ضرورة ملحة لدراسة و تقييم الأداء المالي قطاع التأمين الليبي وفقاً لمؤشرات الملاءة المالية، وأبراز نقاط الضعف والقوى التي تتصف بها صناعة التأمين في ليبيا، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي :

- هل هناك قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي ؟
 من السؤال الرئيس يتفرع ما يلي:
- هل هناك قصور في معدل الملاءة المالية عن الإجمالي ؟
 - هل هناك قصور في معدل الملاءة المالية عن الصافي ؟
 - هل هناك قصور في معدل الاحتفاظ ؟
 - هل هناك قصور في معدل كفاية المخصصات الفنية ؟
 - هل هناك قصور في معدل الهيكلية ؟
 - هل هناك قصور في معدل السيولة ؟
 - هل هناك قصور في معدل الربحية ؟
 - ما هو تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا ؟

4- فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضيتين رئيستين هما:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا ويتفرع منها ما يلي: الفرضية الفرعية الأولى: يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد قصور في مؤشر الاحتفاظ.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية .

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين). الفرضية الفرعية السادسة: يوجد قصور في مؤشر االسيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة. الفرضية الفرعية السابعة: يوجد قصور في مؤشر الربحية .

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا 5- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا وفق بعض مؤشرات الملاءة المالية، وذلك لمعرفة أهم نقاط القوة والضعف لقطاع التأمين.

6- أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من خلال اعتبارها إضافة للدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي في قطاع التأمين في ليبيا ودعمًا للجهود البحثية في البيئة الليبية، كما تعتبر الدراسة دعمًا لشركات التأمين في ليبيا من خلال تقييم الأداء لمالي لديها باستخدام مجموعة من مؤشرات الملاءة المالية.

7- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات المالية لقطاع التأمين المتعلقة ببعض مؤشرات الملاءة المالية من 2014 إلى 2020م، وهي مستخدمة في دراسات سابقة مشابهة منها دراسات (طبايبية ، 2010؛ Ghimire,2013 ؛ الزرير و الجشي ،2015؛ محمد ، 2018) وتلك البيانات مستخرجة من الجهة المشرفة على القطاع وهي هيأة الإشراف على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية .

8- حدود الدراسة ومصطلحات البحث:

- أ. تقتصر الدراسة على البيانات المالية لشركات التأمين المدرجة لدى هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد -حكومة الليبية الموحدة خلال الفترة 2014- 2020 م.
- ب. تختصر الدراسة على استخدام بعض مؤشرات الملاءة المالية، وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية، ومعدل الهيكلية (نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ومعدل الربحية المتمثلة في العائد على الأصول.
- ج. من أهم مصطلحات البحث وهي الملاءة المالية وتقييم الأداء المالي وتصنيف قطاع التأمين و مؤشرات الملاءة المالية.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم التأمين ومبادئه الأساسية:

التأمين في اللغة مصدر أمن يؤمن مأخوذة من الأمن وهو ضد الخوف (الرازي ،1999)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ آمنَهُم مِنْ خَوْفٍ ﴾ (القرآن الكريم, سورة قريش, الآية 3) ، كما عرف التأمين الاقتصاديون بأنه أعمال التنظيم والإدارة من خلال تجميع إعداد كبيرة من الحالات المتشابهة لتخفيض حالات عدم التأكد إلى الحد المقبول (أحمد ،2005).

كما عرف التأمين من الناحية القانونية بأنه عقد يلتزم المؤمن بدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغًا أو عوضًا ماليًا في حالة وقوع الخطر أو الخسارة المشار إليه في العقد مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (علوان والطائى ،2020).

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 4 عقد التأمين بأنه عبارة عن العقد الذي تقبل بموجبه شركة التأمين بخطر تأميني من حامل وثيقة التأمين من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا كان هناك حدث غير مؤكد يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة .

أي أن التأمين وسيلة لإدارة المخاطر من قبل حامل الوثيقة ونقل تلك المخاطر إلى شركة التأمين مقابل قسط يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين .

مما سبق يمكن بيان أهم أطراف وعناصر العملية التأمينية وهي كما يلي:

- المؤمن (شركة التأمين): وهو الجهة التي تقوم بالتعويض للمؤمن له إذا وقع الخطر المقرر في
 عقد التأمين .
- o وثيقة التأمين: يصدرها المؤمن (شركة التأمين) وهو العقد الرسمي لعملية التأمين, وتتضمن مختلف شروط عملية التأمين.
- المؤمن له: ويتمثل في الشخص أو الجهة التي تقوم بسداد أقساط التأمين في مواعيدها المتفق عليها.
- المستفید: وهو الطرف الذي یحصل على قیمة التأمین المدفوع من المؤسسة التأمینیة وقد یكون
 المؤمن نفسه أو طرف ثالث.
- القسط التأميني: وهو المبلغ الذي يدفعة المؤمن له إلى المؤمن نظير تحمل المؤمن الخطر نيابة
 عن المؤمن له .
- قيمة التعويض: وهو المبلغ المدفوع من قبل شركة تأمين إلى المؤمن له نظير تحقق الخسارة.
 الشروط الواجب توافرها في الأخطار المؤمن عليها (نجيب 2007): تتمثل تلك فيما يلي:
- 1. أن تكون الأخطار محتملة الحدوث أي أن لا يكون الخطر مؤكد الحدوث أو مستحيل الحدوث، أي أن يكون درجة تحقق الخطر بين الواحد والصغر، وكلما كانت درجة تحقق الخطر في المنتصف كلما كان الخطر يمكن التعامل معه تأمينيًا أفضل.
- 2. يجب أن يكون احتمال تحقق الخطر في المستقبل، أي أن لا يكون الخطر قد تحقق في وقت التعاقد ، حيث يجب أن يكون محتمل الحدوث في المستقبل.
- 3. ألا يكون تحقق الأخطار نتيجة لعمل متعمد من جانب المؤمن له أي أن الأصل في التأمين هو التعويض عن الخسارة الناتجة عن الأخطار وليس الربح.
- 4. كما أن هناك شروط قانونية لعقد التأمين حيث يجب أن يكون هناك غرض مشروع للتعاقد أي السببية، كما أن يكون طرفي التعاقد لهم الأهلية في التعاقد، وأن يكون هناك التراضي بينهم، وأن يكون هناك أداء معين أي مصلحة تأمينية .

وللتأمين مبادئ أساسية تتمثل مبادئ التأمين في الآتي (المعهد المالي، مدخل إلى اساسيات التأمين،2016):

- 1. منتهى حسن النية: يتضمن هذا المبدأ أن يكون كل من المؤمن والمؤمن له شفافين وأن يقدموا كل المعلومات التي تهم الطرفين وعدم تقديم أي معلومات مضللة .
- 2. مبدأ المصلحة التأمينية: يجب أن يكون الشخص متلقي منفعة وثيقة التأمين هو الشخص الذي وقعت له الخسارة وقت تعرض الشيء موضوع التأمين للخسارة.

- 3. **التعويض**: وهو إعادة المؤمن له بعد الخسارة إلى نفس الوضع المالي قبل الخسارة أي أن يعوض المؤمن له نفس قيمة الخسارة دون زبادة أو نقصان.
- 4. **الحلول**: أي أنه من حق الشخص أو الشركة عند التعويض لشخص آخر بموجب عقد التأمين أن يمثله في كل حقوقه التي تتعلق بحالة معينة.
- 5. **المشاركة في التعويض**: يعني هذا المبدأ من حق شركة التأمين المطالبة من شركات التأمين الأخرى التي قامت بالتأمين للمشاركة معها في تكاليف التعويض.
- 6. السبب المباشر: يقصد بمبدأ السبب المباشر وهو تحديد سبب الخسارة قبل اتخاذ قرار التسوية في معظم الحالات يكون السبب واحدًا للخسارة إلا أن هناك حالات يكون هناك أكثر من سبب للخسارة وبالتالي وفق مبدأ السبب المباشر تساعد في تحديد سبب تلك الخسارة

2. : أنواع التأمين: يمكن بيان أنواع التأمين فيما يلي (Klein(2005

- 1. تأمينات على الممتلكات: تتعامل هذه التأمينات عن المخاطر التي تواجها ممتلكات المؤمن له مثل التأمين ضد الحريق والبحري وضد الحوادث.
- 2. تأمينات على الحياة: تتعامل هذه التأمينات عن المخاطر التي تواجه العميل والمتمثلة في الوفاة حيث يدفع المؤمن مبلغ محدد حسب العقد إذا وقعت الوفاة خلال المدة المحددة في العقد .
- 3. تأمينات الصحية: تتعامل هذه التأمينات عن الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له المتمثلة للمرض والعجز من خلال تغطية التكاليف من قبل المؤمن.
- 4. وهذا التقسيم لأنواع التأمين تتوافق مع القانون رقم (3) لسنة 2006 م المتعلق بالرقابة والإشراف على قطاع التأمين .
- 3. مفهوم الملاءة المالية: تعتبر الملاءة من أهم المؤشرات المالية لتقييم قدرة مؤسسات التأمين في مواجهة المخاطر، ويعرف قاموس (Oxford English Dictionary) الملاءة المالية بأن تكون أصولها أكبر من التزاماتها بحيث تصبح قادرة على سداد التزاماتها (Eikenhout) (2015,

كما عرفت الملاءة المالية بأنها قدرة شركة التأمين بشكل مستمر على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في أوقات استحقاقها، وهذا يتحقق من خلال قوة المركز المالي الذي تتجاوز فيها الدخل الاستثمارات والأقساط المحصلة إجمالي المطالبات والمصروفات (نور الدين وحسين،2021) ، كما يشير Daykin بأن الملاءة المالية هي القوة المالية والربحية طويلة الأمد وإمكانية النمو .

مما سبق يتضح أن الملاءة المالية لشركات التأمين تستند إلى القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة لحملة الوثائق بحيث تكون قوة المركز المالي تتجاوز المطالبات بمعنى آخر إدارة مخاطر السيولة.

وتستند الملاءة المالية على ثلاث قواعد مهمة وهي القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية المرتبطة بطبيعة عمليا ، وأيضًا القواعد المتعلقة بتغطية المخصصات الفنية من الأصول المناسبة،

وكذلك القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة المتعلق بمبلغ معين من الدخل الإضافي (قندوز والسهلاوي, 2015).

وتتمثل أهمية الملاءة المالية في حماية مصالح أصحاب وثائق التأمين من خلال الوفاء بالتزاماتهم في أوقاتها المحددة، وكذلك ضمان استمرارية أعمال شركات التأمين وهذا له دور مهم في النشاط الاقتصلدي والاجتماعي للبلد (هدى و عبد النور ، 2009).

لأهمية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين ، فقد قامت العديد من الدراسات والمؤسسات المالية بتطوير الكثير من النظم التي تمكن الشركات بالتنبؤ بالتعثر المالي، ومنها دراسة (رحيل وصداقة، 2021) التي اقترحت أنموذجًا لمؤشرات الملاءة المالية لتقييم قطاع التأمين التي استندت على مجموعة من أهم النظم المعروفة لتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين منها الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS)، و FAST نظام مراقبة التحليل المالي، مؤشرات مؤسسة التصنيف العالمي العالمي Standard & Poor ونموذج لمؤشرات السلامة المالية وكفاءة السلامة المالية وكفاءة المسلامة المالية والمتوارية وكفاءة الإدارة، و الربحية، والسيولة، حساسية ومخاطر السوق –(OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتالي تم تحديد أهم المخاطر التي تتعرض لها صناعة التأمين وأهم المؤشرات المتعلقة بها وفق المعايير النمطية المحددة لها ووفق المنظمات السابقة وهي كما يلي (رحيل وصداقة، 2021)

■ مخاطر الأداء: وتمثل تلك المخاطر مدى كفاية حقوق المساهمين لأقساط الاكتتاب سواء الصافية أو الإجمالية، وهي تشمل مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط، ويمثل هذا المعدل إجمالي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق المساهمين، ويعبر هذا المعدل عن قدرة قطاع التأمين عن تحمل الخسائر المفاجئة وارتفاع هذا المعدل يعني زيادة الأخطار عن الطاقة الاستيعابية وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير النمطية أن يكون أقل من 400%.

وكذلك تشمل على مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط ويتم حسابه بقسمة صافي الأقساط المحتفظ بها على حقوق المساهمين، ويهدف لبيان حجم الأقساط الصافية وما يقابلها من رأس المال والاحتياطيات، كما يعكس مدى قدرة قطاع التأمين على تحمل الخسائر الفجائية في الأجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير النمطية تكون أقل من 200% كما بينت بعض الدرسات على أن المعيار النمطي أقل من 350%.

- مخاطر إعادة التأمين: وهي تتضمن المخاطر المتعلقة بعدم التعامل مع شركات إعادة التأمين ذات سمعة جيدة وأهم المؤشرات المتعلقة بها مؤشر الاحتفاظ ، وهو يمثل صافي الأقساط المحتفظ بها إلى إجمالي الأقساط المكتتب بها ويحدد هذا المعدل مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين، والقدرة على الاحتفاظ بالإخطار، وفي حال تدني هذا المعدل عن المعدل القياسي العالمي تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بقيود معيدي التأمين، وحدود هذا المعدل وفق المعدل النمطي أن يكون أكبر من 50%.
- مخاطر عدم كفاية المخصصات: وهي تتعلق بمدى كفاية المخصصات الفنية للأقساط الصافية وهي تشمل مؤشر المخصصات الفنية إلى صافى الأقساط، وتبين هذه النسبة مدى كفاية المخصصات الفنية

والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة التزاماتها المتمثلة في الأقساط عن العمليات المحتفظ بها، وحدودها وفق المعايير الدولية أن يكون أكبر من 100%.

- مخاطر الهيكلية: وهي تتعلق بمدى ملائمة المخصصات الفنية لحقوق المساهمين، بالإضافة إلى مؤشر حقوق الملكية من الأصول, ومؤشراتها تشمل نسب المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين وتبين هذا النسبة حجم المخصصات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال واحتياطياته الإلزامية والحرة , أي مدى ملائمة المخصصات لحقوق الملكية وحدود هذه النسبة وفق المعايير الدولية أقل من 350% ، كما تتضمن مؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول والمعدل النمطي هو 10% كحد أدنى.
- مخاطر السيولة: وتتعلق تلك المخاطر بمدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وقت استحقاقها دون حدوث خسائر للشركة، ومن أهم المؤشرات المتعلقة بها مؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة، هي تعكس كفاءة الأصول لتوفير الأموال لمواجهة الالتزامات في أوقات سدادها المتمثلة في سداد التعويضات والالتزامات لحاملي الوثائق، والمعدل النمطي وفق المعايير الدولية هو 100% كحد أقصى، كما تشمل مخاطر السيولة مؤشر الالتزمات إلى الأصول السائلة والمعدل النمطي لها هو 105% كحد أكثر.
- مخاطر متعلقة بالربحية: وهي تتعلق بمدى تغطية العوائد للخسائر الفنية وتقيس مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وهي تشمل مؤشر العائد على الأصول وهي تمثل صافي الربح بعد استقطاع الضربة إلى مجموع الأصول وحدود هذا المعدل أن يكون أكبر من 3%.
- مخاطر التكلفة الكلية: وهي تتعلق تلك المخاطر بالموازنة بين حجم نشاط قطاع التأمين والمصروفات المتعلقة بها، وهي تشمل تلك المخاطر مؤشر التكلفة الكلية وحدود هذا المعدل النمطي أن يكون أقل من 30%.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية على قطاع التأمين في ليبيا

1. تطور قطاع التأمين في ليبيا: يمكن سرد تطور قطاع التأمين في ليبيا من خلال ما يلي (اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد، قرار رقم (4) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2005 ؛ مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 3 ،2005 ؛ وزارة الاقتصاد، هيأة الإشرف على التأمين، 2013 ؛ وزارة الاقتصاد، على التأمين، 2013 ؛ الاتحاد العام الافتصاد، 2012 ، قرار 2011 ؛ مصرف ليبيا المركزي ، تقرير الاستقرار المالي ،2018 ؛ الاتحاد العام العربي للتأمين، 2023) :

إن البداية الفعلية للتأمين في الدولة الليبية بتطبيق قانون التأمين العثماني وهو جزء من المدونة البحرية الصادرة في 1849م, وذلك إبان الحكم العثماني لليبيا، كما بدأ الاستعمار الإيطالي لليبيا عام 1911م خضعت البلاد إلي قوانينهم وفتحت شركات التأمين الإيطالية فروعا ووكالات لها في ليبيا، واستمر هذا الوضع حتى بعد إعلان استقلال ليبيا 1951م.

في بداية الستينيات من القرن الماضي تأسست شركة ليبيا للتأمين في عام 1964م كأول شركة تأمين ليبية ، كما صدر سنة 1970م قانون الإشراف والرقابة علي شركات التأمين الذي ينظم عمليات التأمين في ليبيا من خلال الإشراف على التأمين ، كما بدأ تأميم هذا القطاع سنة 1971م، مع صدور عدد من القوانين والقرارات التي نظمت هذا القطاع ، وفي عام 1986 تأسيس هيئة التأمين الطبي.

قد تطورت صناعة التأمين في ليبيا تطوراً ملحوظاً بنهاية التسعينات وذلك بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس شركات التأمين، ويأتي هذا التطور نتيجة إلى تلبية حاجة الاقتصاد المحلي إلى الصناعة التأمين ومواكبة حركة التطورات العالمية مما أدى إلى دخول مجموعة من شركات القطاع الخاص في مجال التأمين لمساندة شركات القطاع العام التأميني بهدف مساندة الاقتصاد الوطني وتسهيل دورها في النشاط الاستثماري, ولمجارة ذلك صدر القانون رقم (3) لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين, كما صدر القانون رقم (4) لسنة 2006 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 المشار إليه سابقًا بالإضافة إلى قرار وزير الاقتصاد رقم (201) سنة 2012 المتعلق بضوابط وممارسات أعمال التأمين التكافلي، كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية رقم (60) لسنة 2021م بشأن تنظيم مزاولة أعمال التأمين التكافلي .

وقد نص القانون الليبي رقم (7) لسنة 1959 بخصوص الإشراف والرقابة على شركات التأمين وذلك في المادة رقم (1) على أنه تخضع لأحكام هذا القانون جميع الشركات الليبية والأجنبية التي تزاول في ليبيا عمليات التأمين وهي التأمينات التي قسمتها المادة رقم (2) من هذا القانون:

تأمينات على الحياة، والتأمين ضد الحرائق، والتأمين ضد االأمانة، والتأمين ضد أخطار النقل البري وضد كافة الأخطار الأخرى التي لم ينص عليها صراحة في هذا القانون، وكذلك أشار القانون على أنه لا يجوز لأي شركة أن تباشر عمليات التأمين في ليبيا إلا بعد تسجيلها في سجل خاص يعد لهذا الغرض في وزارة الاقتصاد الوطني ويجب على كل شركة أن تمسك حسابات خاصة لكل قسم من أقسام التأمين التي تقوم بأعماله وعلى شركات التأمين الأجنبية أن تمسك في ليبيا بنفس الكيفية حسابات خاصة بجميع العقود التي تبرم في ليبيا أو تنفذ فيها.

و يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها 24 من قبل هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية في عام 2020م، ويمكن توضيح ذلك في الجدول والشكل الآتي:

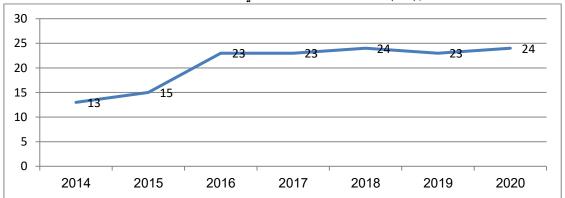
جدول رقم (1) أسماء شركات التأمين العاملة في ليبيا في 2020

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·					
عنوان	النشاط	رأس المال		الشركات	
عنوان	20001	مدفوع	مکتتب به	الشرنات	۲
طرابلس	تأمينات عامة-حياة -تكافلي	70	70	شركة ليبيا للتأمين	1
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	20	20	المتحدة للتأمين	2
طرابلس	تأمينات عامة	10	10	الإفريقية للتأمين	3
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	15	15	الصحارى للتأمين	4
طرابلس	تأمينات عامة	9.555	10	الليبو للتأمين	5
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	11.5	10	الثقة للتأمين	6
طرابلس	تأمينات عامة	10	10	التكافل للتأمين	7
طرابلس	تأمينات عامة	20	20	القافلة للتأمين	8

	النشاط	مال	رأس ال	K : 11	
عنوان	ب به مدفوع عدوا		مکتتب به	الشركات	٩
طرابلس	تأمين صحي	35.59	35.59	شركة النماء للتأمين	9
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	10	10	المختار للتأمين	10
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	3	10	الاتحادية للتأمين	11
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	10	10	تبستي للتأمين	12
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	3.1	10	العالمية للتأمين	13
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	3.3	10	الشرق الأوسط للتأمين	14
طرابلس	تأمينات عامة	7.33	20	اليسر للتأمين التكافلي	15
طرابلس	تأمين صحي	10	10	الواثقة للتأمين الصحي	16
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	3	10	المجموعة الدولية	17
طرابلس	تأمينات عامة-حياة	3	10	أمانة للتأمين	18
ينغازي	تأمينات عامة-حياة-تكافلي	10	10	الأوائل للتأمين التكافلي	19
ينغازي	تأمينات عامة-حياة	3	10	ميثاق للتأمين والتأمين التكافلي المساهمة .	20
ينغازي	تأمينات عامة-حياة	6	10	الليبية الضمانية للتأمين المساهمة	21
ينغازي	تأمينات عامة-حياة	3	10	السبق للتأمين	22
ينغازي	تأمينات عامة-حياة	3	10	المتوسطية الليبية المساهمة للتأمين	23
ينغازي	تأمينات عامة-حياة	3	10	شركة المهندس	24

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023





يتبين من الجدول والشكل السابقان أن عدد شركات التأمين في ليبيا ارتفع في عام 2020م بنسبة 71.4% عن عام 2010م البالغة 13 شركة ، كما ارتفعت عدد شركات التأمين في عام 2020م عن سنة 2019 م بنسبة 4.3% ، وذلك لعدم مباشرة شركة الشرق الأوسط للتأمين عملها في عام 2019 لتصل عدد الشركات في عام 2019 م إلى 23 شركة ، ويرجع ذلك إلى الانقسام السياسي والمؤسساتي خلال الفترة .

2. تقييم الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي وفق مؤشرات الملاءة المالية:

1.2 مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط: والجدول يمثل معدل الملاءة عن الإجمالي لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2020م.

معدل الملاءة عن الإجمالي%	حفوق المساهمين	إجمالي الأقساط	السنوات	المؤشر
280	239,002,331	671,638,344	2014	
230	239,947,882	558,294,312	2015	
160	268,853,475	421,709,095	2016	الملاءة المالية
120	284,235,118	335,772,381	2017	المارءة المالية عن إجمالي
140	270,520,871	367,821,556	2018	عن إجمايي الأقساط
140	307,703,185	430,000,800	2019	الاقساط
110	328,614,031	348,794,500	2020	

جدول رقم(2)مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط خلال2014-2020

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ، 2023

يتضح من الجدول (2) أن مؤشر الملاءة عن الإجمالي لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 400% ، وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر ومن أهم أسباب انخفاض المعدل عن المعدل العالمي على الرغم من تدني حجم الأقساط خلال سنوات الدراسة هو تدنى حجم رأس المال المدفوع والمنصوص عليه وفق القانون .

2.2. مؤشرات الملاءة المالية عن الصافي:

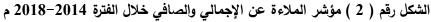
الجدول التالي يبين مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م.

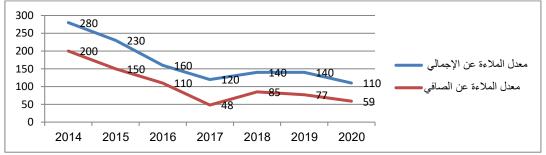
	•	<u> </u>	• • •	(), 3 -3 .
معدل الملاءة عن الصافي%	حقوق المساهمين	صافي الأقساط	السنوات	المؤشر
%200	239,002,331	470,373,054	2014	
%150	239,947,882	357,821,933	2015	
%110	268,853,475	288,453,118	2016	
%48	284,235,118	136,623,923	2017	الملاءة المالية عن صافي
85%	270,520,871	230,392,448	2018	الأقساط
%77	307,703,185	237,381,369	2019	
%59	328,614,031	192,534,564	2020	

جدول رقم(3)مؤشر الملاءة المالية عن صافى الأقساط خلال2014-2020

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجول رقم (3) أن مؤشر الملاءة عن الصافي لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدل النمطي الذي يجب أن يكون أقل من 200% وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر في الأجل القصير وعلى استقرار السياسة الاكتتابية لقطاع التأمين. الشكل التالي يوضح مؤشر الملاءة عن الإجمالي والصافي لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2018م.





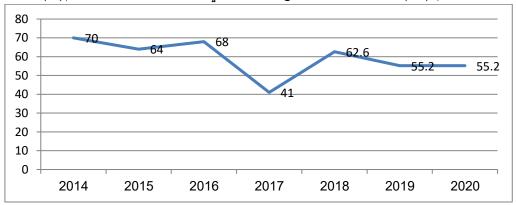
3.2 مؤشر الاحتفاظ: ويبن الجدول التالي معدل الاحتفاظ خلال الفترة 2014-2020م. جدول رقم (4)مؤشر الأحتفاظ خلال الفترة 2014-2020م

معدل الاحتفاظ%	صافي الأقساط	إجمالي الأقساط	السنوات	المؤشر
70	470,373,054	671,638,344	2014	
64	357,821,933	558,294,312	2015	
68	288,453,118	421,709,095	2016	
41	136,623,923	335,772,381	2017	1• 1 • m · A 11
62.6	230,392,448	367,821,556	2018	الاحتفاظ
55.2	237,381,369	430,000,800	2019	
55.2	192,534,564	348,794,500	2020	

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الاحتفاظ لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 - 2010 في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 50%، باستثناء عام 2017م، وهذا يعني أن قطاع التأمين غير مقيد من قبل معيدي التأمين وقادرة على إدارة الأخطار، والشكل التالي يبين مؤشر الاحتفاظ لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م

شكل رقِم (3) مؤشر الاحتفاظ للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م(%)



4.2 مؤشر كفاية المخصصات الفنية: ويبن الجدول التالي مؤشر كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2020م.

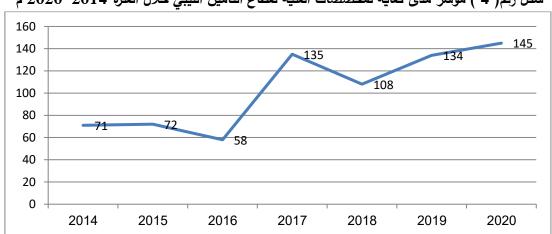
جدول رقم (5) مؤشر كفاية المخصصات الفنية خلال 2014-2020م

معدل كفاية %	صافي الأقساط	المخصصات فنية	السنوات	المؤشر
71	470,373,054	333,789,990	2014	
72	357,821,933	256,405,189	2015	
58	288,453,118	168,317,278	2016	كفاية المخصصات
135	136,623,923	183,813,085	2017	طاية المحصصات الفنية إلى صافي
108	230,392,448	248,824,503	2018	الفنية إلى صافي الاقساط
134	237,381,369	318,978,041	2019	الافساط
145	192,534,564	279,182,358	2020	

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

315 _____ www.eps.misuratau.edu.ly

يتضح من االجدول السابق أن مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2016 ليس في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 100% ، أما مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الأعوام 2017 – 2020 م في حدود المعدل النمطي، والشكل التالي يبن مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م.



شكل رقِم (4) مؤشر مدى كفاية لمخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 م

5.2 مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) والجدول التالي يبين مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2020م

جدول رقم(6)مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) خلال الفترة 2014-2020م

معدل المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين %	حفوق المساهمين	المخصصات فنية	السنوات	اسم المؤشر
140	239,002,331	333,789,990	2014	
107	239,947,882	256,405,189	2015	
63	268,853,475	168,317,278	2016	
65	284,235,118	183,813,085	2017	المخصصات الفنية إلى
92	270,520,871	248,824,503	2018	حقوق المساهمين
104	307,703,185	318,978,041	2019	
85	328,614,031	279,182,358	2020	

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر كفاية المخصصات الغنية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2020 يوائم حقوق الملكية باعتبار أن حقوق الملكية من أهم دعائم المخصصات الفنية وذلك لوقوع المعدل في حدود المعدل النمطي أقل من 350% ، أي أن قطاع التأمين الليبي تتمتع بهيكلية واستقلالية مالية عالية.

شكل رقم (5) مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) خلال الفترة 2014-2020 م

مصدر البيانات: وزارة الاقتصاد، هيأة الإشراف على التأمين، 2023

6.2 مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة): الجدول التالي يبين مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة) لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2020م.

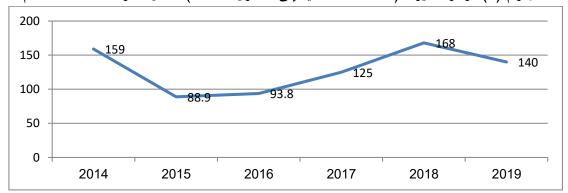
جدول رقم (7) مؤشر السيولة-(مؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) خلال الفترة 2014-2020

معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	الأصول السائلة	المخصصات الفنية	السنوات	اسم المؤشر
207	160,997,000	333,789,990	2014	
159	160,997,000	256,405,189	2015	
88.9	189,434,607	168,317,278	2016	
93.8	196,002,234	183,813,085	2017	المخصصات الفنية إلى
125	198,970,507	248,824,503	2018	الأصول السائلة
168	189,939,389	318,978,041	2019	
140	199,298,245	279,182,358	2020	

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر السيولة المتعلق بمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة لقطاع التأمين اللبيي خلال الفترة 2016-2020م في أكبر من حدود المعدل النمطي الذي يجب أن يكون اقل من 100% باستثناء عامي 2017-2018 .

شكل رقم (7) مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) خلال الفترة 2014-2020 م



317 _____ www.eps.misuratau.edu.ly

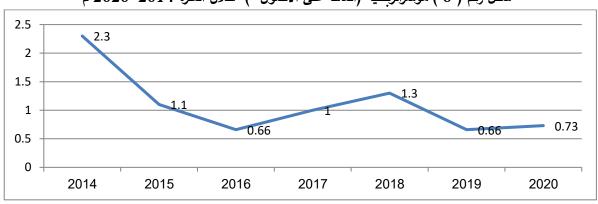
7.2 الربحية - العائد على الأصول: يبين الجدول رقم(8) مؤشر العائد على الأصول لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م.

العائد على الأصول%	إجمالي الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة	السنوات	اسم المؤشر
2.3	628,433,000	14,395,391	2014	
1.1	628,433,000	6,732,442	2015	
0.66	1,210,558,953	8,043,497	2016	
1	1,114,415,759	10,779,332	2017	العائد على
1.3	920,180,174	11,700,672	2018	الأصول
0.66	1,128,276,145	7,487,027	2019	
0.73	1,247,487,876	9,154,540	2020	

جدول رقم (8) مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2020م

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول رقم (8) أن مؤشر العائد على الأصول لقطاع التأمين الليبية خلال الفترة 2014-2020 أقل من المعدل النمطي الذي يجب أن يكون أكثر من 3% ، بالإضافة إلى تذبذب المؤشر خلال الفترة، أي أن وضع الربحية لقطاع التأمين متدني ، بسبب أن المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين ليست ذات جودة كبيرة .



شكل رقم (8) مؤشرالربحية (العائد على الأصول) خلال الفترة 2014-2020 م

3. تصنيف قطاع التأمين الليبي:

قطاع التأمين الليبي لا يخضع للتصنيف الدولي ، على الرغم من أهمية التصنيف في سوق التأمين الدولي والعالمي ، لذلك عمل الباحثان على تصنيف مبدئي لقطاع التأمين الليبي وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية المقترحة من من قبل (رحيل وصداقة،2021) ، بالإضافة إلى وضع درجات التصنيف حسب عدد المؤشرات وذلك على النحو التالي(أحميدي ،2013):

عدد المؤشرات 7 أي المدى التصنيف -7 +7

يمثل الرصيد النهائي لقطاع التأمين الليبي =

عدد المؤشرات ذات الأداء الإيجابي (+) يطرح عدد المؤشرات ذات الأداء السلبي (-)

- إذا كان من +3.5 إلى +7 يكون تصنيف القطاع جيد (A) .
 - A- إذا كان من 0 إلى أقل من +3.5 وضع شبه جيد

- B+ إذا كان من 0 إلى -3.5 وضع الشركات متدهور
- إذا كان من -3.5 ألى -7 وضع الشركات متدهور جدا -B .

والجدول التالي يبين تصنيف قطاع التأمين الليبي:

جدول رقم (9) تصنيف قطاع التأمين الليبي

الدرجة	المؤشرات
+	الملاءة عن الإجمالي
+	الملاءة عن االصافي
+	الاحتفاظ
+	كفاية المخصصات الفنية
+	الهيكاية (مخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)
_	السيولة(المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة)
_	العائد على الأصول
5	عدد مؤشرات ذات الأداء الإيجابي
2	عدد مؤشرات ذات الأداء السلبي
3	رصيد نهائي تصنيف أداء قطاع التأمين
شبه جیده	تصنيف أداء قطاع التأمين

المصدر: من إعداد: الباحثان

الجدول التالي يبين قبول ورفض فرضيات الدراسة

جدول (10) فرضيات الدراسة

مدى قبول الفرض	الفرضيات
رفض	الفرضية رئيسية الأولى: يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا
رفض	الفرضية الفرعية الأولى: يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط.
رفض	الفرضية الفرعية الثانية: يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافي الاقساط.
رفض	الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد قصور في مؤشر الأحتفاظ.
رفض	الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية .
÷ à.	الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى
رفض	حقوق المساهمين) .
قبول	الفرضية الفرعية السادسة : يوجد قصور في مؤشر االسيولة (المخصصات الفنية إلى
فبون	الأصول السائلة) .
قبول	فرضية فرعية السابعة : يوجد قصور في مؤشر الربحية .
1. 5	الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في
قبول	ليبيا

- 319 ————— www.eps.misuratau.edu.ly _

نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة : يمكن سرد النتائج الدراسة كما يلى :

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الرئيسية وقبول الفرضية العدم التي تنص لا يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا ، وهي تتفق مع دراسة رحيل وصداقة (2021) ، الا أن الدراسة الحالية تناولت تقييم قطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م لسبع مؤشرات وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي، ومعدل الاحتفاظ، ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية، ومعدل الهيكلية (نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) ، ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ، ومعدل الربحية المتمثلة في العائد على الأصول، وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية على حد علم الباحثين، وهي تختلف عن دراسة رحيل وصداقة ولل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية على حد علم الباحثين، وهي تختلف عن دراسة رحيل وصداقة مؤشرات.

في حين تناولت دراسات سابقة في البيئة العربية والأجنبية تقييم الأداء المالي لقطاعات التأمين وفق نموذج (CARAMEL) المتمثلة في مؤشرات السلامة المالية الستة وهي ملائمة رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين، والاكتوارية، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية ومخاطر السوق.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية العدم التي تنص على أنّه لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط.

رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية العدم التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافى الأقساط.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الثالثة وقبول العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الاحتفاظ.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)

تم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية السادسة وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ، وهذا يرجع إلى أن قطاع التأمين الليبي يعاني من مشكلة في أرتفاع حجم التزامات مقارنة بالأصول السائلة وهذا يعتبر مؤشر لارتفاع حجم المخاطر بسبب تدني حجم الودائع والحسابات الجارية بعد اصدار القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم الفوائد.

تم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في مؤشر الربحية ، وهذا يرجع إلى قصور في أدارة المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين .

مما سبق يتضح أن خمس فرضيات فرعية من سبع فرضيات فرعية تم رفضها، بناءً عليها وعليه سوف نرفض الفرضية الرئيسية البديلة وقبول فرضية العدم الذي تنص لا يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا .

تم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا، وهي تتفق مع دراسة (علي، 2013) التي تناولت تصنيف شركات التأمين في البيئة السورية وتوصلت إلى وجود قصور، كما تتفق مع دراسة رحيل وصداقة (2021) في وجود ضعف في تصنيف بعض شركات التأمين اليبية، الا الدراسة الحالية تقدم إضافة من حيث تقديم تصنيف وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي بالكامل، أما دراسة رحيل وصداقة (2021) تناولت التصنيف لأربع شركات تأمين ليبية فقط مع اختلاف الفترة الزمنية.

توصيات الدراسة : من أهم توصيات الدراسة ما يلى :

- 1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول النماذج الكمية الحديثة المتعلقة بتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا .
 - 2. ضرورة تحسين ربحية قطاع التأمين الليبي وذلك من خلال تحسين محافظها الاستثمارية .
 - 3. ضرورة الاهتمام بسيولة قطاع التأمين الليبي من خلال معالجة نقاط الضعف فيها .
- 4. على قطاع التأمين الليبي تقديم الخدمات التأمينية في الأمد الطويل وذلك بهدف استمراية التدفقات النقدية لديها .
- 5. العمل على وجود قاعدة معلومات واسعة بين هيأة الرقابة على شركات التأمين الليبية التابعة لوزارة الاقتصاد وشركات التأمين الليبية تسمح بانسيابية المعلومات من الهيأة وإليها .
- ضرورة اهتمام شركات التأمين بالوسائل التكنولوجية المتطورة والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءتها
 ومواكبتها لتطورات شركات التأمين العالمية .
 - 7. ضرورة زيادة وعى الجمهور بأهمية صناعة التأمين في إدارة المخاطر.
- 8. زبادة الاهتمام بإعداد دورات تدريبية متخصصة في مجال تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

المراجع

المراجع العربية:

- الاتحاد العام العربي للتأمين. (2023). التقرير عن السوق المال الليبي، مجلة التأمين العربي، العام الأربعون ، العدد 158، سبتمبر.
- أحمد ،عثمان بابكر. (2005). التأمين التعاوني الإسلامي النظرية والتطبيق ، ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، المغرب .
- تقرير لجنة تقييم أداء لشركات التأمين باليبيا. (2019). ،وزارة الاقتصلد والصناعة ، الحكومة الليبية المؤقتة 2019 .

- الحميدي ، نور. (2013). نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية (دراسة رياضية تطبيقية) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب.
 - الرازي ،أبوبكر. (1999). دار الصحاح ، (ط.5). المكتبة العصرية -الدار النموذجية.
- رحيل ، خالد محمد ، و صداقة ،زينب رجب. (2021). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير الملاءة المالية "دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية ، 14(6) يونيو، المعهد العالى للعلوم التقنية حربة ،176-220.
- زايد ،محمد عبد اللطيف ، و الأشقر ، السيد الشربيني. (2022). قياس كفاءة الاكتتاب في شركات التأمين السعودية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين المجلة العربية للإدارة ، مجلد ، 42 العدد 1 مارس.
- الزرير ، رانيا ، و الجشي ، محمد. (2015). تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر " , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية، 331–331.
- طبايبية، سليمة.تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، جامعة قالمة ، الجزائر.
- عبد اللطيف، ناصر نور الدين. (2015). المحاسبة في المؤسسات المالية (المحاسبة في البنوك التجارية المحاسبة في شركات التأمين التولية للإفصاح بالقوائم المالية للبنوك وشركات التأمين، دار التعليم الجامعي.
- عبد النور ، موساوي و هدى ، بن محمد. (2009). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين ، مجلة العلوم الإنسانية ، ب (13) ، -277-292.
- علوان ، حميد جاسم و الطائي ، فوزي علاوي. (2020). إدارة الخطر والتأمين ،دار العربي للطباعة. قندوز ،عبد الكريم أحمد، و السهلاوي ،" خالد عبد العزيز (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية "،العلوم الاقتصادية ،10(38) آذار ، 31-47.
- كاتش ، عبد الصمد (2014). تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010-2013 ورقلة [رسالة ماجستير غير منشوره] ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.
- اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد، قرار رقم (4) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.
- اللويم، علي محمد، و الشريف ، محمد الصادق "(2023).دراسة أثر الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة على الملاءة المالية المطلوبة بشركات التأمين في المملكة العربية السعودية المجلة الدولية للبحوث العلمية ، 2 (5) ، مايو .

- محمد، أحمد محمد فرحات، و أبوزيد،محمد أحمد محمود. (2017). " تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام إسلوب تحليل التمايز "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، 14(1) ، يناير ،1-42.
- محمد، عبدالله عبدالله محمد. (2018). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (ملحق 1)، 19(1)، 122–137.
- مرسي، سامي أحمد ميرغني، و أحمد ،نزار علي محمد و سعيد , مجتبي هاشم . (2019). تقييم الأداء في شركات التأمين اعتمادًا على مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية، مجلة الدراسات العليا , جامعة النيلين, 14 (54)، 198-217.
 - مصرف ليبيا المركزي(2018). تقرير الاستقرار المالي .
 - المعهد المالى ، مدخل إلى أساسيات التأمين (2016)،مؤسسة النقد العربي السعودي،الرياض.
- مؤتمر الشعب العام ، القانون رقم (3) لسنة لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.
- نجيب ، سامي. (2007). التأمين ورياضياته ، عماد الإقتصاد القومي والعالمي واقتصاديات الأسرة والمشروع التأمين وإدارة الأخطار . وماهية التأمين ومضمونه ، مبادئ التأمين وأنواعه، عالمية التأمين وإستثماراته والإشراف والرقابة على هيئاته . رياضيات التأمين على الحياة، (ط.4) ، دار التأمينات.
- نور الدين ، سنجاق الدين، و حسين ، حساني. (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية -دراسة قياسية للفترة ، مجلة الربادة الاقتصاديات والأعمال ، 7(2) جانقي، 431-446.
- وزارة الاقتصاد والتجارة ، هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية ، 2022 .

المراجع الأجنبية

- Ansari1 ,Valeed A. and Fola, Wubshet. (2014). Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India, *International Journal of Research (IJR)*, 1 (8), September ,ISSN 2348-6848,.224-253.
- Brien ,Christopher O. (2010). Insurance regulation and the global financial crisis: A problem of low probability events", The International Association for the Study of Insurance Economics 1018-5895/10, *The Geneva Papers*, 2010, 35, 35 52.
- Daykin M. A.; Devitt M. S. and Caughan M. A. (1984). The Solvency of General Insurance Companies, Journal of the Institute of Actuaries, Vol 11 No.2, 279-336.

- Eikenhout ,Lodewijk. (2015). *Risk Management and Performance in Insurance Companies*, [master 'S thesis] Faculty of Management and Governance, University of Twente. https://essay.utwente.nl/66625/1/Eikenhout MA MB.pdf
- Ghimire ,Rabindra, Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal. (2013). *The Lumbini Journal of Business and Economics*, III (2), July- 2013, ISSN 2091-1467, 1-14.
- IFRS Foundation, Standards and Interpretations, 2017. (www.ifrs.org)
- International Association of Insurance Supervisors ISIA(2018). Module 5.6.1 Solvency Principles and structures, https://www.casact.org/sites/default/files/2021-05/61 IAIS CC 5.6.1.pdf
- Jansirani.P and Muthusamy, A.(2019). CARAMEL analysis of financial efficiency of public sector non life insurance companies in india *Zenith International Journal of Business Economics & Management Research*, 9 (6), June, 16-34
- Klein, Robert. (1992). Insurance Company Rating Agencies: A Description of Their Methods and Procedures, Technical Report, January, researchgate.
- Kramarić, Pavić, T., Miletić, M., Kožul Blaževski, R. (2019). Financial Stability of InsuranceCompanies in Selected CEE Countries", Business Systems Research, Vol. 10, No. 2, 16-31
- Kwon ,W. Jean and Wolfrom ,Leigh. (2016). Analytical tools for the insurance market and macro-prudential surveillance. *OECD Journal: Financial Market Trends, Financial Market Trends,* 2016-1, 1-47.
- Rohilla, Roshan Lal. (2023). Department of Commerce, Government College, Sampla, District Rohtak, Haryana, India. *International Journal of Science and Research Archive*, 08(01), 330–352
- Schich, S. (2009). Insurance companies and the fnancial crisis. *OECD Journal: Financial market trends*, (2), 123–151.